

Distr.: General
28 November 2017
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن الحالة في وسط أفريقيا وأنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

أولا - مقدمة

١ - يُقدّم هذا التقرير عملاً ببيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ (S/PRST/2015/12) الذي طلب فيه المجلس إلى الأمين العام أن يواصل إطلاعه على أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب الإقليمي). ويرد في هذا التقرير تقييم للاتجاهات السياسية والأمنية الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية منذ صدور تقريره السابق المؤرخ ٣١ أيار/مايو ٢٠١٧ (S/2017/465)، ومستجدات التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب الإقليمي، ويبلغ عن الجهود المبذولة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية الرامية إلى التصدي لخطر جيش الرب للمقاومة والآثار المترتبة على أنشطته (انظر S/2012/481). وترد أيضاً مستجدات بشأن كل من الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد، عملاً بقرار المجلس ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، وأنشطة القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، عملاً بقرار المجلس ٢٣٥٨ (٢٠١٧).

ثانيا - التطورات الرئيسية في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية

ألف - التطورات والاتجاهات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن

٢ - اتسم الوضع في وسط أفريقيا باستمرار حالات التوتر السياسي والاجتماعي في ظل مناخ سادته تراجع اقتصادي وعمليات انتخابية متنازع بشأنها. وظلت التحديات الشاملة النابعة من استمرار الأزمة التي تسببت بها جماعة بوكو حرام، تستدعي انتباه حكومات المنطقة فضلاً عن الجهات المعنية الإقليمية والدولية. وتواصلت الجهود الرامية إلى مواجهة التهديد المستمر الذي يشكله جيش الرب للمقاومة، بما في ذلك العملية الجارية لإعادة تشكيل فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي.

التطورات والاتجاهات السياسية

٣ - في أنغولا، أجريت انتخابات في ٢٣ آب/أغسطس، نال فيها الحزب الحاكم، وهو الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، أكثر من ٦١ في المائة من الأصوات وفاز بـ ١٥٠ مقعداً من المقاعد الـ ٢٢٠ في



البرلمان. وأعلن وزير الدفاع السابق جواو لورنسو، الذي ينتمي إلى الحركة الشعبية، رئيسا جديدا للبلد وأدى اليمين في ٢٦ أيلول/سبتمبر. وحصل حزبا المعارضة، الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) والمؤتمر الموسّع لإنقاذ أنغولا - التحالف الانتخابي على نحو ٢٦ في المائة من الأصوات (٥١ مقعدا في البرلمان) و ٩ في المائة من الأصوات (١٦ مقعدا في البرلمان)، على التوالي. ومع أن حزب الاتحاد الوطني كان قد طعن بدايةً في نتائج الانتخابات مشيرا إلى حصول مخالفات، ودعا أعضاءه المنتخبين في البرلمان إلى مقاطعة الإجراءات التشريعية، فقد أعلن في ١٦ أيلول/سبتمبر تراجعاً عن الدعوة إلى المقاطعة.

٤ - وفي الكاميرون، فإن الحالة في المناطق الناطقة بالإنكليزية في شمال غرب البلد وجنوب غربه ظلت تتسم بالهدوء وإن كانت متقلبة، مع استمرار وجود مكثف لأمن الدولة. واتخذت الحكومة عددا من التدابير الرامية إلى معالجة المظالم التي أعرب عنها اتحاد المجتمع المدني الكاميروني الناطق بالإنكليزية في النظامين القضائي والتعليمي، بما في ذلك إنشاء قسم للقانون العام في المدرسة الوطنية للقضاء، وإدارة للقانون الإنكليزي في عدد من الجامعات (دوالا ونغاووديري و دشانغ وماروا)، وإعادة توزيع القضاة وفقا لمعايير لغوية، وتعيين مزيد من القضاة الناطقين بالإنكليزية في المحكمة العليا. وإضافة إلى ذلك، قررت الحكومة، في ٣٠ آب/أغسطس، الإفراج عن معظم قادة ومناصري الحركة المطالبة باعتماد الإنكليزية الذين كانوا ما زالوا محتجزين منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وإسقاط جميع التهم عنهم. ومع ذلك، استمرت حالات التوتر في ظل استمرار المظاهرات واحتجاجات "مدن الأشباح". ووقعت عدة حوادث استُخدمت فيها عبوات ناسفة يدوية الصنع في بامندا، في المنطقة الشمالية الغربية، في أيلول/سبتمبر وتشيرين الأول/أكتوبر، وفي دوالا في ٢٢ أيلول/سبتمبر؛ وحملت الحكومة المسؤولية عن تلك الحوادث لنشطاء الحركة الانفصالية المطالبة باعتماد الإنكليزية.

٥ - وتحسبا للفعاليات المقررة خلال عيد يوم التوحيد في ١ تشرين الأول/أكتوبر، نُشرت قوات أمنية مكثفة وفُرضت قيود على حرية التنقل والتجمع. كما عُلمت إمكانية الوصول إلى وسائل التواصل الاجتماعي اعتبارا من ٢٨ أيلول/سبتمبر، إلا أنه أعيدت إمكانية الوصول إليها بشكل متقطع بعد بضعة أيام. ومع ذلك، ففي ١ تشرين الأول/أكتوبر، نزل أنصار الحركة الانفصالية إلى الشوارع متظاهرين برفع علم يمثل دولة مستقلة ناطقة بالإنكليزية. وفرقت قوات الأمن المتظاهرين، مما أدى إلى وقوع عدد غير مؤكد من الوفيات والإصابات والاعتقالات. وفي ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، زار رئيس الوزراء فيلمون يانغ المنطقتين الناطقتين بالإنكليزية لإجراء حوار. وأُوفدت بعثة مماثلة إلى المنطقة الجنوبية الغربية بقيادة رئيس الوزراء السابق ورئيس اللجنة الوطنية لتعزيز الثنائية اللغوية والتعددية الثقافية، مافاني موسونج. وبسبب الهجمات التي استهدفت نقاط تفتيش أمنية في الفترة بين ٦ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي أسفرت عن مقتل أربعة من أفراد قوات الدفاع والأمن في البلد، فرضت الحكومة حظرا للتنجول في الفترة من ٨ إلى ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر وأمرت بإغلاق المحلات التجارية والأماكن العامة في مدينة بامندا، بالمنطقة الشمالية الغربية. وأشارت الحكومة أيضا إلى أنه تم العثور على عدة مخابئ للأسلحة. وفتحت الحكومة أيضا تحقيقا قضائيا في انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان زُعم أنها ارتُكبت في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في ١ تشرين الأول/أكتوبر، شملت الاستخدام المفرط وغير متناسب للقوة من جانب قوات الأمن.

٦ - وفي تشاد، ظل الاقتصاد يزرع تحت ضغوط هائلة ناجمة عن النفقات الأمنية الكبيرة في سياق اتسم بانخفاض العائدات النفطية مما أدى إلى توتر الحالة الاجتماعية. وفي ١١ تموز/يوليه، علق منبر المطالب النقابية مشاركته في الحوار الاجتماعي في أعقاب قرار الحكومة، في ٦ حزيران/يونيه، إدراج تجميد لتكاليف نقل الموظفين الحكوميين في عملية مطابقة الميزانية. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، وقّع المنبر بياناً مشتركاً لاستئناف الحوار مع الحكومة. وفي ٦ حزيران/يونيه، أصدر تحالف المعارضة المعروف بـ"جبهة المعارضة الجديدة" من أجل تناوب السلطة والتغيير مذكرة شكك فيها في شرعية الرئيس إدريس ديبي إتنو وعزا فيها الأزمة المالية إلى سوء الإدارة وإساءة إدارة الأموال وعجز الحكومة عن توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وفي ٩ حزيران/يونيه، رفض تحالف المعارضة المشاركة في منتدى وطني لاعتماد إصلاحات مؤسسية ودستورية ودعا عوض ذلك إلى حوار سياسي جامع. وفي ١٠ آب/أغسطس، أجرى الرئيس مشاورات منفصلة مع ممثلي المعارضة رغم رفض زعيم رئيسي للمعارضة هو صالح كيزابو تلبية الدعوة.

٧ - وفي ٢ آب/أغسطس، أُعلنت نتائج الانتخابات البرلمانية في الكونغو؛ وفاز الحزب الحاكم، وهو حزب العمل الكونغولي، بـ ٩٠ مقعداً من المقاعد المتاحة الـ ١٥١ بالبرلمان، في حين فاز حزباً المعارضة اتحاد البلدان الأفريقية من أجل الديمقراطية الاجتماعية واتحاد الديمقراطيين والإنسانيين بثمانية مقاعد لكل منهما. ولم تجر الانتخابات في ثماني دوائر انتخابية من منطقة بول بسبب انعدام الأمن. وفي ١٦ آب/أغسطس، أُعيد تعيين كليمان مومبا رئيساً لوزراء الكونغو، وفي ٢٣ آب/أغسطس أُعلن تشكيل حكومة جديدة مهامها الرئيسية التفاوض مع صندوق النقد الدولي على برنامج للتكيف بغية تقديم مساعدة إلى الاقتصاد المتداعي. ومن ٢٦ أيلول/سبتمبر إلى ٤ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد الصندوق بعثة إلى برازافيل للوقوف على التطورات الاقتصادية وإنجاز تقييم ديون البلد وتحديث إسقاطات الاقتصاد الكلي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أصدرت الحكومة بياناً أعربت فيه عن عزمها على إعادة التفاوض بشأن شروط ديونها مع الدائنين، والتي قدرها الصندوق بـ ٩ بلايين دولار أو ما يشكل ١١٠ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي.

٨ - وظلت أوجه القلق سائدة إزاء الاحتجاز المطول من دون محاكمة للقادة السياسيين الذين أُلقي القبض عليهم في أعقاب الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. ورغم تأكيدات الحكومة أنه ستُجرى محاكمات عادلة وفي موعدها، فإنه ما زال يتعين عقد جلسات الاستماع الأولية بما في ذلك للمرشحين الرئاسيين السابقين جان - ماري ميشيل موكونكو وأندريه أوكومبي ساليسا. وفي ١١ آب/أغسطس، أذنت الحكومة بالإجلاء الطبي إلى فرنسا لزعيم المعارضة المحتجز موديسست بوكاديا الذي كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة ٣٠ سنة.

٩ - وفي غينيا الاستوائية، أُجريت انتخابات تشريعية وبلدية مبكرة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر شارك فيها ما مجموعه ٣٢٥ ٥٥٤ ناخباً مسجلاً و ١٨ حزباً سياسياً. وقبل التصويت، اتهم حزب "مواطنون من أجل التجديد" المعارض الحكومة باستبعادها من الانتخابات، مستخدماً وسائل من بينها منعه من تنظيم أنشطة حملته. وفي اجتماع مع الأحزاب السياسية، شجعت الحكومة الأحزاب على المشاركة في الانتخابات باستخدام أموالها الخاصة، مضيفاً أنها سترد تلك الأموال بعد إعلان النتائج النهائية. وفي يوم الانتخابات، نُشرت قوات الأمن، وعُلِّقت إمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت وحُظر استخدام المركبات الخاصة. وكان قد تعذر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي منذ بداية الحملة، في ٢٧ تشرين

الأول/أكتوبر. ووفقاً لتقارير وسائط الإعلام، افتُتحت معظم مراكز الاقتراع في الموعد المحدد، وجرت عملية التصويت بسلام. وادعى ممثلو المعارضة وقوع حوادث تزوير ومخالفات. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت الحكومة اجتماعاً مع المجتمع الدولي للإعلان عن النتائج الأولية، التي كانت تشير إلى أن الحزب الحاكم، وهو الحزب الديمقراطي لغينيا الاستوائية، يوجد في الطليعة في جميع أنحاء البلد.

١٠ - وفي غابون، تمثلت التطورات التي غلبت على الساحة السياسية والاجتماعية في الفترة قيد الاستعراض في مواصلة مرشح المعارضة جان بينغ الطعن في إعادة انتخاب الرئيس علي بونغو أونديمبا في عام ٢٠١٦، إلى جانب الصعوبات الاقتصادية، بما في ذلك تعدد الإضرابات. ففي ٢ حزيران/يونيه، رفض السيد بينغ دعوات حلفائه السياسيين إلى المشاركة في حوار مع السيد بونغو أونديمبا داعياً عوض ذلك إلى وساطة دولية. وفي ١٨ آب/أغسطس، دعا السيد بينغ أنصاره إلى التظاهر حتى توليه السلطة. وفي ٤ أيلول/سبتمبر، قُبض على ١٩ فرداً خلال تجمع في ليبرفيل أقيم دعماً للسيد بينغ. وفي ٩ أيلول/سبتمبر، أصدر ألكسندر بارو شامبريه، رئيس تجمع التراث والحداثة، وهو تيار سياسي متحالف مع السيد بينغ، بياناً شجب فيه ما وصفه بزيادة في عمليات التوقيف التعسفية التي تستهدف المعارضة ودعا إلى الإفراج غير المشروط عن جميع المحتجزين السياسيين. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، رفض رئيس الوزراء إيمانويل إيسوزه - نغونديت نداءات من أجل فتح تحقيق دولي في أعمال العنف التي أعقبت انتخابات عام ٢٠١٦، معلناً عوض ذلك إنشاء لجنة وطنية.

١١ - وفي ١١ تموز/يوليه، أذنت المحكمة الدستورية في غابون، في حكم صادرٍ عنها بشأن التماس مقدم من الحكومة، بمواصلة إرجاء الانتخابات البرلمانية حتى نيسان/أبريل ٢٠١٨ على الأقل. وكانت هذه الانتخابات المقرر إجراؤها أصلاً في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ قد أُرجئت مرة إلى تموز/يوليه ٢٠١٧. وأثار قرار المحكمة انتقاداً من عدد من الشخصيات المعارضة التي رأت أن ليس هناك ما يبرر أي تأخير إضافي. وفي ٢١ آب/أغسطس، أعلن تشكيل حكومة جديدة برئاسة رئيس الوزراء الحالي كلفت بمهمة وضع الصيغة النهائية للدستور الجديد بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ تمهيداً لاعتمده لاحقاً من قبل الجمعية الوطنية. وعُيّن المرشح الرئاسي السابق بيار - كلافيه ماغانغا موسافو نائباً للرئيس، في حين عُيّن رينيه نديميزو أوبيانغ، المدير السابق لحملة السيد بينغ، رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في غابون.

١٢ - وأُطلق حوار سياسي مكثف بين الاتحاد الأوروبي وحكومة غابون في ١٣ أيلول/سبتمبر. وركزت المناقشات على نتائج الحوار الوطني والإصلاحات الانتخابية، فضلاً عن حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية والحريات الأساسية.

١٣ - وفي رواندا، فاز الرئيس بول كاغامبي بنسبة ٩٨,٧٩ في المائة من الأصوات في الانتخابات الرئاسية التي أُجريت في ٤ آب/أغسطس. في حين نال معارضاه، المرشح المستقل فيليب مبايمانا، ومرشح حزب الخضر الديمقراطي فرانك هابينيزا، نسبة ٠,٧٣ في المائة و ٠,٤٨ في المائة من الأصوات، على التوالي. ومنعت اللجنة الانتخابية الوطنية المعارضة دايان رويغارا من الترشح للانتخابات بحجة تقديمها توقيع مزورة دعماً لترشّحها بعدما تعذر عليها الحصول على التوقيع الـ ٦٠٠ المطلوبة. وقُبض على السيدة رويغارا في أيلول/سبتمبر مع اثنين من أفراد أسرهما بتهمة التهرب الضريبي والتزوير. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، اتهمت السلطات، مع والدتها وشقيقتها، بالتحريض على التمرد على الدولة. ووقت إعداد هذا التقرير، كانت الإجراءات القضائية جارية ضد السيدة رويغارا ووالدتها، اللتين رُفض

طلب الإفراج عنهما بكفالة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وقد أفرج مؤقتا عن شقيقة السيدة رويغارا بعدما قرر القاضي إسقاط التهم الموجهة ضدها لعدم كفاية الأدلة.

١٤ - وفي ٢٨ تموز/يوليه، أعلنت اللجنة الانتخابية في سان تومي وبرينسيبي عن تسجيل ٩٣٢ ٩٠ ناخبا، وهو أدنى من الـ ١١١ ٢٢٢ ناخبا الذين سجلوا للانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. وفي ١٤ آب/أغسطس، أعلنت الحكومة إرجاء انتخابات المناطق والانتخابات المحلية المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠١٨ بغية تنظيم إجراءاتها مع الانتخابات التشريعية.

منطقة الساحل

١٥ - ما زال البعد العابر للحدود للإرهاب وصلاته بالجريمة المنظمة يشكل تهديدا خطيرا للاستقرار في منطقة الساحل الكبرى، بما في ذلك تشاد. ويعتبر إنشاء القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل في وقت سابق من عام ٢٠١٧ تطورا جديرا بالترحيب، يدل على التزام البلدان الخمسة بامتلاك زمام مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة والتصدي لها بصورة جماعية. ومنذ صدور تقريره السابق عن القوة المشتركة (S/2017/869)، بدأت القوة المشتركة أول عملية لها في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر في مثلث لبيتاكو - غورما الذي يقع على حدود بوركينا فاسو وتشاد ومالي. وكانت الحملة التي أطلق عليها اسم العملية هوبي قد أوفدت عدة مئات من الجنود من مالي والنيجر وبوركينا فاسو. وقد أعطت القوة المشتركة الأولوية في عملياتها للقطاع المركزي، المتاخم للبلدان الثلاثة، نظرا لأن ذلك القطاع كان مركز الأنشطة التي تقوم بها عبر الحدود جماعات إرهابية مسلحة وتجار أسلحة ومخدرات في المنطقة.

١٦ - وتواصل تشاد العمل على تعبئة ونشر مساهمتها في القوة المشتركة. ففي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أعادت تشاد المئات من قواتها من النيجر، حيث كانت تقاتل بوكو حرام، إلى قاعدتها في وور، بمنطقة تيبستي، في إطار الانتشار المستمر للقوة المشتركة. وفي معرض الإشارة إلى الصعوبات المالية الشديدة التي يواجهها بلده، أثار رئيس تشاد علنا مخاوف بشأن قدرة تشاد على إرسال قوات ميدانية إلى القوة المشتركة.

١٧ - ومن المقرر أن يعقد مؤتمر دولي بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل في بروكسل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. واستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل هي بمثابة أداة للتصدي على نحو شامل للتحديات التي تواجه منطقة الساحل. ومن خلال الفريق العامل التابع للجنة التنفيذية المعني بمنطقة الساحل، الذي يرأسه نائب الأمين العام، تحتشد الأمم المتحدة للتعبئة بتنفيذ الاستراتيجية، بطرق من بينها زيادة الموارد الإضافية.

التطورات والاتجاهات الأمنية

جماعة بوكو حرام/حوض بحيرة تشاد

١٨ - رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان المتضررة والقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والشركاء الإقليميون والدوليون، ظلت جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا مستمرا في حوض بحيرة تشاد. وواصلت الجماعة تنفيذ تفجيرات انتحارية بالقنابل والقيام بعمليات اللصوصية والاختطاف وهجمات الحرق المتعمد وشن الغارات على القرى والأفراد والمنشآت العسكرية. ومنذ صدور تقريره عن الحالة في منطقة حوض بحيرة تشاد (S/2017/764)، قتل ما لا يقل عن ١١١ مدنيا وأصيب ما لا يقل عن ١٣١ مدنيا في الكاميرون، وقُتل شخص واحد في تشاد في الفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر.

١٩ - ووقعت هجمات متعددة في شمال الكاميرون ارتكبت معظمها انتحاريات في سن المراهقة استهدفن مخيمات المشردين داخليا وغيرها من الأماكن المكتظة بالمدينين. وزاد استخدام الشابات والفتيات كمفجرات انتحاريات، مما خلق جوا من الريبة تجاه النساء والفتيات، وجعلهن أهدافا للتحرش والوصم والاعتقال التعسفي من جانب قوات الشرطة والجيش. وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، سلمت لجان الدفاع الأهلي للسلطات المحلية في موزوغو في منطقة الشمال الأقصى مقاتلين سابقين كانوا قد سلموا أنفسهم وأسرهم. وينحدر هؤلاء الأشخاص أصلا من الكاميرون، وكان من بينهم ٥٨ رجلا و ٨٦ امرأة و ٢٤٤ طفلا، وأفادوا بأنهم اختطفوا من قبل جماعة بوكو حرام أثناء هجمات على قراهم واقتيدوا إلى نيجيريا حيث أجبروا على الانضمام إلى الجماعة.

٢٠ - وفي تشاد، لم يبلغ إلا عن هجوم رئيسي واحد، بالرغم من أن أنشطة بوكو حرام استمرت في إرباك سبل معيشة السكان المحليين، ولا سيما التجارة العابرة للحدود. وأفاد الجيش التشادي أنه في ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه، قتل ٨ جنود تشاديين وجرح ١٨ شخصا أثناء قتالهم متمردين من جماعة بوكو حرام على جزر بحيرة تشاد.

٢١ - وقام مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بزيارة إلى منطقة حوض بحيرة تشاد في الفترة من ٢٧ إلى ٣١ تموز/يوليه. واتخذ فيما بعد قرارا في ٢٨ أيلول/سبتمبر أعرب فيه، في جملة أمور، عن القلق إزاء التحديات التي تواجهها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات فيما يتعلق بالموارد وإزاء الحالة الإنسانية الصعبة السائدة في المنطقة؛ وأكد الحاجة إلى اتباع نهج شامل في مكافحة جماعة بوكو حرام؛ ودعا إلى عقد مؤتمر قمة مخصص للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغية وضع استراتيجية لتعزيز السلام والأمن والتنمية في منطقة حوض بحيرة تشاد.

جيش الرب للمقاومة

٢٢ - وفقا لأداة تتبع أزمة جيش الرب للمقاومة، وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٤٨ حادثة إجرامية متصلة بجيش الرب للمقاومة، أسفرت عن ٧ حالات وفاة و ١٥٨ حالة اختطاف. وظلت عناصر جيش الرب للمقاومة تمثل خطرا كبيرا على المدنيين في شمال جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت مواقع الحوادث الأمنية ممتدة على طول ممرات حركة جيش الرب للمقاومة ابتداءً من جمهورية أفريقيا الوسطى ومرورا بمقاطعتي أويلي السفلى وأويلي العليا ثم عبر منتزه غارامبا الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحتى نقطة الخروج منه. وظل المنتزه الوطني مصدرا رئيسيا للصيد غير المشروع وتعددين الذهب لجيش الرب للمقاومة. وكانت معظم هجمات الجماعة عبارة عن عمليات نهب وكماث وعمليات اختطاف مؤقتة وعنف جنسي. وتزامن موسم الجفاف الذي يمتد من آذار/مارس إلى حزيران/يونيه مع وصول الحوادث المنسوبة إلى جيش الرب للمقاومة إلى ذروتها.

٢٣ - وواصلت جماعات جيش الرب للمقاومة مهاجمة ونهب المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى على طول محور أوبو - زيمبو وفي مقاطعة كوتو العليا المجاورة لجيب كافيا كينجي حيث كثيرا ما كان يرسل مقاتلو جيش الرب للمقاومة لنهب المواد الغذائية والذهب والماس. وفي ٥ تموز/يوليه، دخلت عناصر جيش الرب للمقاومة بلدة كوتو ٣ وطلبت مقابلة قادة المجتمعات المحلية للحصول على الغذاء. وفي الفترة بين ١٧ و ٢٤ أيلول/سبتمبر، هاجمت عناصر جيش الرب للمقاومة تجمع كبابو السكاني في كوتو العليا واشتبكت مع مقاتلي فصائل ائتلاف سيليكما السابق.

٢٤ - وفي الفترة الواقعة بين نيسان/أبريل وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وقع ١٢ هجوما زُعم أن جيش الرب للمقاومة قد نفذته في جمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى مقتل ٤ أشخاص واختطاف ٣٥ شخصا. وشكل ذلك انخفاضا من ٤٦ هجوما خلال نفس الفترة من عام ٢٠١٦. ومنذ أيار/مايو ٢٠١٧، أدى خلاف وقع بين فصيلين قويين تابعين للجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى إلى تجدد الاشتباكات المسلحة في مقاطعتي كوتو العليا ومبومو، فضلا عن تعبئة جماعات أنتي بالاكا على طول محور بانغاسو - أوبو، مما أدى إلى إيجاد بيئة صعبة لجماعات جيش الرب للمقاومة. ونتيجة لذلك، تحولت جماعات جيش الرب للمقاومة تدريجيا إلى الجنوب الشرقي من مقاطعتي مبومو ومبومو العليا، ربما لتجنب المواجهات مع العناصر المسلحة الأخرى.

٢٥ - ومع ذلك، ترك انسحاب فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي من جمهورية أفريقيا الوسطى فراغا أمنيا استغلته ميليشيات مسلحة ضعيفة الارتباط فيما بينها وعصابات إجرامية وفصائل محلية مختلفة منشقة تعمل في مبومو ومبومو العليا. وقد أثرت العواقب الاقتصادية على المناطق المحلية، وهو ما يتجلى على أوضح ما يكون في تضخم أسعار المواد الغذائية الأساسية. ونظرا لأن انعدام الأمن قد أدى إلى تعطيل الحصاد الموسمي، يفوق الطلب القوي على الغذاء قدرة السوق المحلية.

٢٦ - وبينما كان لتجدد أعمال العنف في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية أثر أشد على المدنيين، أدى تراجع هجمات جيش الرب للمقاومة إلى عمليات اختطاف بدلا من إحداث إصابات بين المدنيين، مما استلزم اتباع نهج جديدة لحماية المدنيين. وقد أدى استهداف الجماعات المسلحة المتعمد لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تقييد قدرة البعثة على الاستجابة للحوادث والتهديدات في المناطق المتضررة من جيش الرب للمقاومة.

٢٧ - وفي ٤ تموز/يوليه، أكملت فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي انسحابها من يومبيو، جنوب السودان، ونقلت مقرها إلى كوبوكو بأوغندا.

الأمن البحري في خليج غينيا

٢٨ - منذ صدور تقريره السابق، أفادت المنظمة البحرية الدولية بوقوع ٧ حوادث من حوادث القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا.

٢٩ - وعقب اجتماع عقد في ياوندي في ٨ حزيران/يونيه، أنشئت شبكة خليج غينيا الإقليمية للتصدي للجرائم البحرية في خليج غينيا. ويدعم الاتحاد الأوروبي هذه الشبكة، التي تغطي جميع البلدان الساحلية في خليج غينيا، بميزانية إجمالية قدرها ٩,٢ ملايين يورو لفترة أربع سنوات.

الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والموارد الطبيعية

٣٠ - في ٢٥ و ٢٦ تموز/يوليه، نظمت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعا على مستوى الخبراء في نجامينا بشأن الصراعات المتصلة باستخدام الأراضي والحياة البرية والموارد الطبيعية، أعقبه اجتماع وزاري عقد في ٢٧ تموز/يوليه تم فيه التحقق من جدوى عدة أدوات استراتيجية وتشغيلية، بما في ذلك نظام لإدارة التنازع بين الإنسان والحياة البرية، وآليات لإدارة النزاع على الأراضي.

باء - التطورات الإنسانية

٣١ - ظلت النزاعات المستمرة وتجدد اندلاع أعمال العنف يؤثران على الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية. وقد شرد نحو ٢,٤ مليون شخص بسبب أزمة بوكو حرام التي تسببت أيضا في مخاطر شديدة تتعلق بانعدام الأمن الغذائي والصحة والحماية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني المرتكبين على نطاق واسع. وفي المناطق المتضررة عبر حوض بحيرة تشاد، كانت المنظمات الإنسانية تسعى جاهدة إلى مساعدة ٨,٢ مليون شخص، من بينهم مليون شخص في المناطق المتضررة في الكاميرون وتشاد.

٣٢ - وقد استفاد أكثر من خمسة ملايين شخص فعليا من جهود الاستجابة الإنسانية لأزمة حوض بحيرة تشاد، التي اتسع نطاقها في عام ٢٠١٧. ومع ذلك، من المرجح أن تظل الاحتياجات قائمة بشدة في عام ٢٠١٨ وما بعده، وأن تتطلب جهودا مستدامة في مجالي المعونة والإنعاش. وبحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، تم تمويل ما يزيد قليلا عن نصف المبلغ المطلوب للمساعدة الغوثية في البلدان الأربعة المتضررة وقدره ١,٥ بليون دولار. ولتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا حتى نهاية العام، كانت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تواصل سعيها للحصول على ٦٦١ مليون دولار.

٣٣ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، شُرد ما يقرب من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص داخليا، أي بزيادة نسبتها ٥٠ في المائة تقريبا في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآب/أغسطس ٢٠١٧، بينما ارتفع عدد اللاجئين أيضا إلى ٥٠٠ ٠٠٠ لاجئ، ليصل مجموع عدد المشردين إلى ١,١ مليون لاجئ، وهو أعلى مستوى سجل في البلد. وتعرضت العمليات الإنسانية لضغوط شديدة؛ فمنذ بداية عام ٢٠١٧، وقع أكثر من ٢٠٠ من أعمال العنف المرتكب ضد العاملين في مجال تقديم المعونة، وعلقت المساعدات الغوثية عدة مرات أو توقفت تماما في بعض المناطق المحلية التي تعاني من العنف في بلد يحتاج فيه نصف السكان إلى المعونة للبقاء على قيد الحياة. ومع تفاقم الأزمة، زادت ميزانية الاستجابة إلى ٤٩٧ مليون دولار من حوالي ٤٠٠ مليون دولار لتوفير المعونة المنقذة للحياة لـ ١,٨ مليون شخص. وحتى ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، لم تمّوّل سوى بنسبة ٣٦ في المائة.

جيم - الاتجاهات السائدة في مجال حقوق الإنسان

٣٤ - في تشاد، استمر ورود تقارير عن فرض قيود على الحق في حرية التعبير والتظاهر وتكوين الجمعيات، بالاقتران مع ادعاءات بتعرض قادة المعارضة والمجتمع المدني للمضايقة والتوقيف والاحتجاز. وقد نفت الحكومة هذه الادعاءات، وأعادت تأكيد التزامها بالإصلاحات المؤسسية لتعزيز حقوق المواطنين وسيادة القانون. وقدمت الحكومة مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية بشأن إصلاح الإطار القانوني المنشئ للجنة الوطنية لحقوق الإنسان، مما سيساعد تشاد على الامتثال للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٣٥ - وخلصت لجنة التحقيق المعنية ببيروندي، في تقريرها النهائي الصادر في ٤ أيلول/سبتمبر، إلى أن هناك أسبابا معقولة للاعتقاد بأن جرائم ضد الإنسانية قد ارتكبت وما زالت ترتكب منذ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وطلب إلى المحكمة الجنائية الدولية بدء تحقيق. ووثقت اللجنة انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، منها عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، والقبض والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والعنف الجنسي، وحالات الاختفاء القسري. ولم توافق

الحكومة على التعاون مع اللجنة حتى الآن. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر، اقتحم ستة أشخاص مسلحين مجهولي الهوية أماكن عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوجمبورا. وقد بدأت السلطات تحقيقاً في الحادث. وفي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت المحكمة الجنائية الدولية أن مكتب المدعي العام بدأ رسمياً في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر تحقيقاً في الحالة في بوروندي، وكان هناك أساس معقول للاعتقاد بأن أفراداً من قوات الأمن البوروندية ومن جناح الشباب في الحزب الحاكم (إمبونيراكور) نفذوا هجوماً متعمداً ضد السكان المدنيين.

٣٦ - وفي ٢٨ و ٢٩ أيلول/سبتمبر، اتخذ مجلس حقوق الإنسان قرارين بشأن بوروندي. وطلب المجلس، في قراره ٢/٣٦، إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إيفاد ثلاثة خبراء على وجه السرعة لجمع وحفظ معلومات عن حالة حقوق الإنسان، لإحالتها إلى السلطات القضائية في بوروندي سعياً لتحقيق المساءلة. وطلب أيضاً إلى المفوض السامي أن يقدم إحاطة شفوية وتقريراً خطياً عن استنتاجات الخبراء إلى المجلس في عام ٢٠١٨. وقد مدد المجلس، في قراره ١٩/٣٦، ولاية لجنة التحقيق المعنية ببوروندي لمدة سنة واحدة، وطلب إلى اللجنة أن تقدم تقريراً إلى المجلس وإلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين في عام ٢٠١٨.

٣٧ - وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت الانتهاكات الواسعة النطاق للحقوق المدنية والسياسية في سياق اتجاه مستمر لفرض قيود على الحيز الديمقراطي، فضلاً عن تصاعد العنف العرقي والطائفي، وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن. وفي منطقة كاساي، اكتُشفت ٨٧ مقبرة جماعية، وأفيد بأن عدة مئات من المدنيين قد قتلوا. وفي مقاطعة تنجانيقا، أدى العنف الطائفي إلى قتل واغتصاب العشرات من المدنيين. ولا يزال هناك حظر عام على المظاهرات. ومما يثير الانزعاج أنه كانت هناك قيود متزايدة على عمل الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

٣٨ - وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، وثقت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى حوادث انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان جرى التحقق منها، بما في ذلك هجمات استهدفت فيها مدنيون على أسس دينية وعرقية. وعقب الزيارة التي قام بها مستشاري الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية إلى البلد في الفترة من ٦ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر، أدان التلاعب بمشاعر الكراهية العرقية والدينية والتحريض عليها.

٣٩ - وفي الكاميرون، أدانت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والحريات، في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أعمال العنف المرتكبة ضد المتظاهرين في ١ تشرين الأول/أكتوبر، فضلاً عن عمليات التوقيف والاحتجاز التعسفية. وكررت دعوتها إلى الحوار البناء من أجل التوصل إلى حلول دائمة للأزمة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت منظمة دولية غير حكومية بأن ما لا يقل عن ٥٠٠ شخصاً قد قبض عليهم واحتجزوا تعسفاً أثناء سلسلة من التظاهرات في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر. وأفيد بأن نحو ٢٠٠ محتجز قد أُفرج عنهم منذ ذلك الحين.

٤٠ - وظلت الأمم المتحدة تتلقى ادعاءات بإفلات مرتكبي انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني من العقاب في سياق جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها القوة المشتركة المتعددة الجنسيات وقوات الأمن الكاميرونية والتشادية للتصدي لجماعة بوكو حرام. ومن جملة المعلومات الواردة عمليات التوقيف التعسفية والاحتجاز المطول دون محاكمة وحوادث الاغتصاب، بما في ذلك في

مخيمات المشردين داخليا. وظل تطبيق عقوبة الإعدام من جانب الكاميرون وتشاد، على النحو المنصوص عليه في التشريعات المتعلقة بالإرهاب، أمرا مثيرا للقلق.

دال - الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية

٤١ - كشف تباطؤ الانتعاش في أسعار السلع الأساسية والانخفاض الحاد في أسعار النفط بين عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦ عن أوجه قصور رئيسية سياسية وهيكلية في بلدان المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك عدم كفاية التنوع في الاقتصادات الوطنية، والنمو غير الشامل للجميع، وعدم كفاية خلق فرص العمل المدرة للدخل، لا سيما للسكان الشباب الذين تتزايد أعدادهم، والافتقار العام إلى تحسن كبير في حياة السكان.

٤٢ - وقد بذلت الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا جهودا متضافرة لتحسين السياسات وضمان استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي، امتثالا للقرار الذي اتخذته رؤساء الدول والحكومات أثناء مؤتمر قمة ياوندي المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. وقد أيد القادة الإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية العامة، ومكافحة الفساد، وتحسين بيئة وسياسات الأعمال التجارية التي من شأنها أن تعزز التدابير الرامية إلى الحد من اختلالات الاقتصاد الكلي. وتوجت تلك الجهود بالموافقة على برنامجين جديدين للدعم من جانب صندوق النقد الدولي لصالح الكاميرون وتشاد تبلغ قيمتهما ٦٦٦,٢ مليون دولار و ٣١٢,١ مليون دولار، على التوالي، في إطار تسهيله الائتماني الممدد، و ٦٤٢ مليون دولار إلى غابون في إطار التسهيل المدد للصندوق. وقدم صندوق النقد الدولي دعما إضافيا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى وهو يتناقش حاليا مع الكونغو وغينيا الاستوائية.

٤٣ - وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أحاطت الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، أثناء مؤتمر قمة استثنائي عقد في نجامينا، علما بتصديق جميع الدول الأعضاء فيه على اتفاق عام ٢٠١٣ بشأن حرية تنقل الأشخاص داخل المنطقة دون الإقليمية.

٤٤ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، استضافت حكومة فرنسا اجتماع مائدة مستديرة للمانحين في باريس، قدمت خلاله حكومة تشاد خطتها الوطنية للتنمية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. وترأس الاجتماع رئيس تشاد، ودعمه تنظيميا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وتلقت حكومة تشاد تعهدات بلغ مجموعها ٢٠ بليون دولار منها ٧ بلايين دولار من شركاء متعددي الأطراف وثنائيين و ١٣ بليون دولار من مستثمرين من القطاع الخاص.

ثالثا - أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا

ألف - المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة

٤٥ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عمل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا بنشاط في المنطقة دون الإقليمية على تعزيز السلام والأمن الإقليميين ومنع نشوب النزاعات، والتمس في ذلك طرقا شتى منها إجراء عدد من الزيارات القطرية.

بوروندي

٤٦ - خلال الفترة من ٨ إلى ١٣ تموز/يوليه، قام ممثلي الخاص بزيارة بوروندي، حيث التقى مع الرئيس بيير نكورونزيزا وكبار المسؤولين الحكوميين، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري. وشدد على ضرورة مواصلة الالتزام والدعم الحقيقيين للحوار الشامل للجميع الذي يساهم في تحقيق المصالحة والاستقرار والرخاء في بوروندي.

جمهورية أفريقيا الوسطى

٤٧ - واصل ممثلي الخاص لوسط أفريقيا العمل مع الزعماء الإقليميين بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وذلك بالتعاون الوثيق مع ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى. وقام في هذا السياق بمحشد وتنسيق الدعم لعملية السلام من جانب البلدان المجاورة والمنظمات دون الإقليمية، وحث المنطقة على إبداء توليها زمام القيادة، ودعا إلى مواءمة جميع الجهود الدبلوماسية تحت مظلة المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وخارطة طريق ليرفيل. وفي هذا الصدد، جرت مناقشة بشأن الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى تحديدا أثناء الاجتماع الوزاري الرابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الذي عُقد في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه، وتقرر في المناقشة إيفاد بعثة تابعة لمكتب اللجنة إلى البلد قبل الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين للجنة. وزار المكتب جمهورية أفريقيا الوسطى في يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٨ - وبينما كان ممثلي الخاص في تشاد في الفترة من ٢٧ إلى ٣٠ تموز/يوليه، اجتمع مع رئيس تشاد لالتماس آرائه بشأن التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى ومناقشة سبل مساهمة تشاد في تعزيز التعاون الثنائي والاستقرار في البلد. وقد اتفقا على أن استئناف عمل لجنة التعاون المشترك الثنائية، التي تغطي القضايا ذات الاهتمام المشترك من قبيل الأمن والانتجاع واللاجئين، سيكون خطوة تالية قيمة.

٤٩ - وقد زرت جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر. وبالإضافة إلى قضاء يوم الأمم المتحدة في بانغي، التقيت مع الرئيس فوستان - أركانج تواديرا ومع أعضاء من الحكومة وزعماء دينيين وممثلين من المجتمع المدني ومجموعات نسائية وشبابية. وزرت بانغاسو (مقاطعة مبومو) وحي PK5 الذي يضم أغلبية مسلمة في بانغي. كما ألقى كلمة أمام الجمعية الوطنية. وشددت في الحوارات التي قمت بها على الحاجة إلى المضي قدما بعملية السلام والمصالحة الوطنية.

الكاميرون

٥٠ - طوال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر ممثلي الخاص في التواصل الوثيق مع السلطات الكاميرونية وواصل تشجيع الحوار من أجل نزع فتيل التوترات في المناطق الشمالية الغربية والجنوبية الغربية الناطقة بالإنكليزية. وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في بعثة الأمم المتحدة لتقييم الاحتياجات الانتخابية الموفدة إلى الكاميرون في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تموز/يوليه.

٥١ - وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت مع الرئيس بول بيا أثناء توقيفي في ياوندي. وأكدت من جديد التزام الأمم المتحدة بوحدة الكاميرون وسلامة أراضيها، داعيا الحكومة أيضا إلى ضمان الاستخدام المتناسب للقوة في مواجهة الأزمة في البلد، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وكررت التأكيد على الدعوة إلى حوار حقيقي بغية إيجاد حل دائم للأزمة، وشددت على استعداد الأمم المتحدة لتقديم أي مساعدة تطلبها السلطات الكاميرونية.

تشاد

٥٢ - سافر ممثلي الخاص إلى نجامينا في الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ تموز/يوليه حيث اجتمع مع رئيس تشاد وكبار المسؤولين الحكوميين والجهات الفاعلة السياسية والشركاء الدوليين لمناقشة الوضع الداخلي والقضايا الإقليمية. وأكد مجددا الحاجة إلى الحوار الشامل للجميع، وشجع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة على الاجتماع لمناقشة الإطار الزمني لهذا الحوار وطرائق إجراءاته. وعُقدت جولة أولية من الاجتماعات بين الرئيس والجهات الفاعلة السياسية وفي المجتمع المدني في نجامينا في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر.

٥٣ - وفي الفترة من ٦ إلى ٨ أيلول/سبتمبر، شارك ممثلي الخاص في اجتماع المائدة المستديرة للمناخين في باريس، حيث حث الشركاء الوطنيين والدوليين على دعم الأولويات الإنمائية الوطنية، بالنظر إلى مساهمة تشاد في استقرار المنطقة دون الإقليمية وإلى الأزمة الإنسانية التي تواجهها. وشدد على ضرورة مواصلة الحوار السياسي الحقيقي والشامل للجميع من أجل تنفيذ الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

٥٤ - وخلال الفترة من ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر، اشترك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا في قيادة البعثة المشتركة بين الوكالات إلى تشاد لمساعدة فريق الأمم المتحدة القطري في وضع استراتيجية لبناء السلام، عقب قيامي بتحديد تشاد على أنها مؤهلة لتلقي تمويل من صندوق بناء السلام.

غابون

٥٥ - واصل ممثلي الخاص إجراء اتصالات منتظمة مع الأطراف السياسية الفاعلة بهدف نزع فتيل التوترات المستمرة منذ الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٦. وشدد على ضرورة الحوار لمعالجة المظالم والامتناع عن الأعمال الاستفزازية. وفي أعقاب الحوار الوطني الذي اختتم في ٢٧ أيار/مايو، تفاعل ممثلي الخاص كثيرا مع المسؤولين الحكوميين وقادة المعارضة لتشجيعهم على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ التوصيات التي تمخض عنها الحوار. وشدد على الحاجة إلى العمل التعاوني بشأن الإصلاحات المتفق عليها، وبشأن وضع خارطة طريق لضمان السير السلمي للانتخابات التشريعية.

٥٦ - ورحب ممثلي الخاص بقرار حكومة غابون الدخول في حوار سياسي مكثف مع الاتحاد الأوروبي بغية تطبيع العلاقات في أعقاب أزمة ما بعد الانتخابات. وشارك مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا بصفة مراقب في الحوار الذي جرى في ليرفيل في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر.

الكونغو

٥٧ - في الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية والمحلية، زار ممثلي الخاص الكونغو في الفترة من ٣ إلى ٥ حزيران/يونيه للتشجيع على المشاركة الشاملة للجميع والترويج لتهيئة بيئة سلمية. وشدد أيضا على أهمية تحقيق الاستقرار في منطقة بول، ودعا الحكومة إلى تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات تشريعية في الدوائر الانتخابية للمنطقة، حيث لم يتم التصويت لأسباب أمنية. وسافر ممثلي الخاص مرة أخرى إلى برازافيل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، حيث التقى رئيس الكونغو، دينيس ساسو نغيسو، ورئيسي مجلسي البرلمان. ورحب بمبادرات السلطات الكونغولية الرامية إلى حل الأزمة في منطقة بول عبر الحوار وشجع الحكومة والبرلمان على التعجيل بتفعيل منابر الحوار السياسي والاجتماعي التي ينص عليها دستور

عام ٢٠١٥. وأكد ممثلي الخاص ضرورة إجراء محاكمات عادلة في الوقت المناسب لزعماء المعارضة المحتجزين وتوفير ظروف احتجاز جيدة لهم وفقا للمعايير الدولية. وأشاد بإفراج السلطات عن بعض المحتجزين لأسباب إنسانية.

٥٨ - وأوفد المكتب الإقليمي فريقا تقنيا إلى برازافيل في الفترة من ٢٧ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه بهدف إبراز أهمية مواصلة معالجة الأسباب الجذرية للحالة في منطقة بول، بما في ذلك استمرار الإفلات من العقاب وانتهاكات حقوق الإنسان، والحاجة إلى برنامج لنزع السلاح. وألح ممثلي الخاص في حث الحكومة على السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى المنطقة.

٥٩ - وفي ٨ تشرين الأول/أكتوبر، أوفد المكتب الإقليمي بعثة عاملة أخرى إلى الكونغو للمشاركة في دورة تدريبية بشأن تحليل النزاعات وتخطيط السيناريوهات، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سان تومي وبرينسيبي

٦٠ - في الفترة من ٦ إلى ١٠ آب/أغسطس، زار ممثلي الخاص سان تومي وبرينسيبي حيث اجتمع بالرئيس إيفاريستو كارفالهو، ورئيس الوزراء باتريس تروفوفا، ووزير رئاسة مجلس الوزراء والشؤون البرلمانية. وعقد أيضا اجتماعات مع اللجنة الانتخابية الوطنية وممثلي الأحزاب السياسية. واستمع إلى إحاطة بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات المحلية، بما في ذلك استكمال قائمة الناخبين. وشجع الحكومة على اتخاذ التدابير المناسبة لمعالجة الشواغل التي أعربت عنها المعارضة تجاه مدى دقة قائمة الناخبين المستكملة وعدم تعميم نظام التعرف على بصمات الأصابع.

باء - الدعم المقدم لمبادرات الأمم المتحدة وللمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بالسلام والأمن

لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

٦١ - نظم المكتب الإقليمي، بصفته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، الاجتماع الرابع والأربعين للجنة في ياوندي في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه. واستعرضت اللجنة الاستشارية الحالة السياسية والأمنية في وسط أفريقيا، وقدمت توصيات محددة بشأن الإجراءات التي تعالج التحديات السائدة. وكرست اللجنة جلسة للبعد الإقليمي للحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، واعتمدت إعلانا بشأن هذه المسألة. ونظرت اللجنة في نتائج التقييم الذي كلفت بإجرائه في اجتماعها الثالث والأربعين، واعتمدت إعلانا يؤيد بعض التوصيات التي تمخض عنها التقييم، لا سيما التوصيات المتعلقة بأساليب عملها وضرورة تكثيف التعاون والتآزر مع أجهزة السلام والأمن المعنية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ومن بين أمور أخرى، وافقت اللجنة على خطة أكثر مرونة، وصيغة منقحة للاجتماع الوزاري، وإضفاء الصبغة المؤسسية على مراكز التنسيق الوطنية من أجل تحسين تنفيذ السلطات الوطنية المعنية لتوصيات اللجنة. ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس والأربعين للجنة في كيغالي في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر.

٦٢ - ونظم المكتب الإقليمي زيارة لمكتب اللجنة إلى بانغي يومي ٣٠ و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر لتقييم آخر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستقدم النتائج التي توصلت إليها البعثة في الاجتماع الوزاري الخامس والأربعين.

التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والحكومية الدولية

٦٣ - في ٢١ تموز/يوليه و ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، عقد ممثلي الخاص والأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اجتماعي العمل الثاني والثالث، على التوالي لتقييم الحالة في المنطقة استراتيجيا، وتحديد المسائل والأولويات الرئيسية للعمل المشترك والنظر في التقدم المحرز في التعاون بين المؤسستين.

٦٤ - وفي ٣١ تموز/يوليه و ١ آب/أغسطس في ليرفيل، نظم المكتب الإقليمي وأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام، حلقة عمل أفريقية تبادل خلالها المشاركون الممارسات الجيدة بين منظمات المجتمع المدني العاملة في منطقتي غرب أفريقيا ووسطها. وشارك في حلقة العمل أكثر من ٤٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني من منطقة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وقد اعتمدت الحلقة خطة عمل لإقامة شراكة أكثر تنسيقا بين الجماعة والمجتمع المدني في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا.

٦٥ - وإضافةً إلى ذلك، نظم الشركاء الأربعة، في الفترة من ٢ إلى ٤ من آب/أغسطس في ليرفيل، حلقة عمل أخرى بشأن تعميم المنظور الجنساني في مجال الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات في وسط أفريقيا. وحضر حلقة العمل التي يسهلها هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) زهاء ٢٢ مشاركا من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والوزارات المعنية من خمس من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا.

٦٦ - وفي ٣٠ آب/أغسطس في ياوندي، يسهل المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، إنشاء شبكة إقليمية للإعلاميات الداعمة للسلام والأمن في وسط أفريقيا. وسوف تسهم الشبكة في زيادة استنفار النساء في جميع أنحاء المنطقة، وتشجع على تعزيز الدعوة من أجل التنفيذ الفعال لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وتعمل بمثابة منبر للتعاون مع الكيانات الأخرى، وتسلط الضوء على قضايا تتعلق بالمرأة والسلام والأمن في وسط أفريقيا.

٦٧ - وتعزيزا للمساعي المتصلة بالمرأة والسلام والأمن، استعان المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بخبير استشاري دولي لتيسير وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وسيتلّس الخبير الاستشاري تعهدات سياسية من بلدان المنطقة دون الإقليمية بالحد من أوجه عدم المساواة بين الجنسين والتمثيل الناقص للمرأة في عمليات السلام وأجهزة الإدارة. وبالإضافة إلى ذلك، وضع المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، برنامجا إقليميا مشتركاً مدته ثلاث سنوات بشأن تعزيز قدرات الشباب في إدارة نظام الإنذار المبكر من أجل تعزيز السلام والأمن في وسط أفريقيا. ومن المقرر عقد حلقة عمل للإعلان عن إنشاء مشروع يغطي المنطقة دون الإقليمية بأسرها مدته ثلاث سنوات، في ليرفيل في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر.

الوساطة

٦٨ - في الفترة من ١١ إلى ١٣ أيلول/سبتمبر، نظم المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل حلقة عمل لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في أبوجا. واستفادت حلقة العمل من الخبرة التقنية لإدارة الشؤون السياسية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وشبكة غرب أفريقيا لبناء السلام. وتبادلت المنظمات دون الإقليمية الدروس المستفادة والممارسات السليمة في مجال الإنذار المبكر، ودعم الوساطة، ومشاركة المجتمع المدني، ومنع العنف الانتخابي، والتعاون الأمني، والتكامل الإقليمي، وإصلاحات المؤسسات، وتعبئة الموارد. واتفق المشاركون على إبرام مذكرة تفاهم بين أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بغرض إضفاء الطابع الرسمي على التعاون والتنسيق فيما بينهما بغية التصدي للتحديات والأولويات عبر الإقليمية.

جماعة بوكو حرام

٦٩ - وفقا لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وقرار مجلس الأمن ٢٣٤٩ (٢٠١٧)، والاستراتيجية المعنية بأزمة حوض بحيرة تشاد التي تنفذ على نطاق الأمم المتحدة، يعكف المكتب الإقليمي على وضع خطة متكاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وستركز الخطة على الحلول غير العسكرية لدعم عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والإجراءات الرامية إلى المساعدة في معالجة آثار العنف التي ترتكبها جماعة بوكو حرام والتبعات التي يعاني منها السكان المحليون. وسيبدأ العمل بنظام رصد مشترك مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بغية تضافر الجهود والمساعدة على إيجاد الاتساق فيما يتعلق بتدخلات المكتبين الإقليميين.

التكامل الإقليمي

٧٠ - على الرغم من القيود، أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بعض التقدم في تنفيذ برامجها القطاعية الرامية إلى تسهيل التجارة وحرية تنقل الأشخاص، ولا سيما في مجالي الدعوة السياسية وبناء القدرات المؤسسية. وعزز ممثلي الخاص العمل مع أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن طريق القيام بالدعوة لدى رؤساء الدول والحكومات إلى ضرورة التغلب على الحواجز التي تعوق التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا، بسبل منها التعجيل بالإصلاحات المؤسسية لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وعن طريق الدعوة لدى رؤساء الدول والحكومات إلى تبسيط عمل هذه الجماعة والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا.

٧١ - وفي إطار استراتيجية أوسع نطاقا لتعزيز القدرات المؤسسية لأمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، ناقش المشاركون في حلقة العمل المشتركة بين الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المشار إليها في الفقرة ٦٨ أعلاه الدروس المستفادة واستراتيجيات تسريع التكامل الإقليمي، وتعزيز التنسيق والتعاون في مجال الأمن فيما بين بلدان المنطقة دعما للتكامل الإقليمي، والقيام بإصلاحات وعمليات تحول داخل المؤسسات.

الأمن البحري في خليج غينيا

٧٢ - في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر، شارك المكتب الإقليمي في اجتماع رؤساء الأركان البحرية وغيرها من الجهات الفاعلة البحرية للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ليرفيل. وشكلت مواصلة تنفيذ مدونة قواعد السلوك المتعلقة بقمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في غرب ووسط أفريقيا، واقتراح إصلاحات قضائية للشؤون البحرية، وزيادة توضيح التدابير القانونية والتشغيلية والمالية المنصوص عليها في استراتيجية الأمن البحري الإقليمي وتنفيذها، بعضاً من أهداف هذا الاجتماع.

الاستراتيجية وخطة العمل الإقليميتان لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في وسط أفريقيا

٧٣ - كررت اللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، في اجتماعها الرابع والأربعين، عقب إجراء مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء فيها، التأكيد أن المسؤولية عن تنسيق ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية تقع على عاتق أمانة الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. ودعت اللجنة الاستشارية أيضاً أجهزة السلام والأمن التابعة للجماعة، ولا سيما مجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا، إلى إقرار الاستراتيجية رسمياً، وحثت الدول الأعضاء في الجماعة إلى تولي زمام الأمور بشأن الاستراتيجية.

تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة للتصدي للخطر الذي يمثله جيش الرب للمقاومة وللآثار المترتبة على أنشطته

تفعيل مبادرة الاتحاد الأفريقي للتعاون الإقليمي من أجل القضاء على جيش الرب للمقاومة

٧٤ - في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ تموز/يوليه، أوفد المكتب الإقليمي والاتحاد الأفريقي بعثة مشتركة لتقييم الحالة السائدة في أوغو بجمهورية أفريقيا الوسطى عقب انسحاب القوات الأوغندية من فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وإنهاء ولاية القوات الخاصة للولايات المتحدة الأمريكية. وأشارت المعلومات التي تم جمعها أثناء البعثة إلى خطر زيادة العنف في أوغو، إضافة إلى شواغل أخرى بشأن التماسك الاجتماعي والأمن الغذائي في المنطقة. وأوصت البعثة بتعزيز الوجود الأمني في أوغو، إلى جانب شن حملة مكثفة للتوعية بأهمية التماسك الاجتماعي وإعادة تأهيل طريق أوغو - بامبوتي، وهو ما من شأنه إتاحة تدفق السلع وتخفيف حدة الشواغل المتعلقة بالأمن الغذائي.

٧٥ - وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، نظم المكتب الإقليمي حلقة عمل في ١٩ و ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر في عنيتي بأوغندا، لفائدة قادة قطاعات فرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، تحقيقاً لهدف عام هو إنشاء منتدى لتبادل المعلومات بين فرقة العمل الإقليمية وبعثات الأمم المتحدة في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة.

٧٦ - وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر، نظم المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، الاجتماع العاشر للمنسقين المعنيين بجيش الرب للمقاومة بغرض استعراض الاستراتيجية الإقليمية بشأن جيش الرب للمقاومة.

حماية المدنيين والمساعدة الإنسانية

٧٧ - وفي إطار الاستراتيجية الإقليمية أيضا، دعت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تعزيز القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في أوبو، وعززت البعثة وحدتها الخاصة هناك كجزء من الترتيب الراهن مع القوات المسلحة الوطنية لتحسين التنسيق على الأرض.

نزع السلاح والتسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة التوطين وإعادة الإدماج

٧٨ - واصلت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تشجيع عناصر جيش الرب للمقاومة على الاستسلام، بوسائل تضمنت الحملات الإذاعية. واستسلم عشرة أفراد خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

التنمية ودعم بناء السلام في الأجل الطويل

٧٩ - لا تزال جهود تثبيت الاستقرار في المناطق المتضررة من أنشطة جيش الرب للمقاومة وإنعاشها تواجه نقصا حادا في التمويل، وما زال معظمها يحتاج إلى معالجة. وليس هناك بوجه عام وجود لسلطة الدولة والجهات الفاعلة الإنسانية والإنمائية، بما فيها كيانات الأمم المتحدة.

جيم - تعزيز اتساق أنشطة الأمم المتحدة وتنسيقها في المنطقة دون الإقليمية

٨٠ - أدى تعزيز التعاون بين ممثلي الخاص والمنسقين المقيمين للأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة دون الإقليمية إلى تحقيق مزيد من التحسين في قدرة الأمم المتحدة على التفاعل مع السلطات المحلية وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية بغرض تخفيف حدة التوترات السياسية وتيسير تدابير بناء الثقة وكفالة الحوار الشامل للجميع. وكان ذلك التعاون ضروريا أيضا لإبراز الروابط بين الأولويات الوطنية ودون الإقليمية القائمة المتعلقة بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، ولتقوية التعاون على صعيد منظومة الأمم المتحدة ككل وما تقدمه هذه المنظومة من دعم للمنطقة دون الإقليمية.

٨١ - وتمهيدا للانتخابات التشريعية في الكونغو، دعم المكتب الإقليمي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، عقد حلقة عمل لبناء القدرات لفائدة ٣٠٠ مرشحة في برازافيل، في الفترة من ١٩ إلى ٢٤ حزيران/يونيه. وأسفرت الانتخابات عن زيادة في عدد النائبات في الجمعية الوطنية من ١٢ إلى ١٧ نائبة وفي المجالس المحلية من ١٣٥ إلى ٢٤٦ نائبة.

٨٢ - وفي ٦ تشرين الأول/أكتوبر، عقد المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل اجتماعا مشتركا في دكار لتقوية شراكتها دعما للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. واتفق المكتبان الإقليميان على إضفاء الطابع المؤسسي على تعاونهما في مجالات الأمن البحري، ومنع ومكافحة التطرف العنيف والإرهاب، والانتجاع، وتوفير الدعم الخاص ببناء القدرات المؤسسية لمنظمات المنطقة دون الإقليمية.

رابعاً - الملاحظات والتوصيات

٨٣ - لا يزال القلق يساورني إزاء استمرار التوترات السياسية في بعض أنحاء المنطقة دون الإقليمية المرتبطة بإجراء عمليات انتخابية مطعون فيها والتي تفاقمها الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية. وتنطوي هذه التوترات على احتمال الانزلاق إلى دوامة من انتشار العنف. وإنني أدعو جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى حلّ خلافاتها بطريقة سلمية وتمشياً مع الأطر القانونية القائمة. وأدعو أيضاً الحكومات المعنية إلى التأكد من أن التدابير والعمليات الأمنية الداخلية تجري وفقاً للقانون الدولي. وأرجّب بالجهود التي بُذلت من أجل تهدئة التوترات، بوسائل تشمل الحوار الشامل للجميع، وأشجّع تلك الجهود.

٨٤ - وأدعو حكومة الكاميرون وجميع الكاميرونيين إلى اتخاذ خطوات فورية لمنع المزيد من اندلاع أعمال العنف، وإلى العمل معاً، بوسائل تشمل عملية حوار مفتوح وشامل للجميع، على تصميم حلول طويلة الأجل لمعالجة المظالم. وأرحب باستهلال التحقيقات القضائية بشأن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المزعوم ارتكابها من جانب قوات الأمن ضد المتظاهرين في المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية في ١ تشرين الأول/أكتوبر. وأدين استخدام أي شكل من أشكال العنف، وأكرر التأكيد على ضرورة التحلي بضبط النفس. وأحث السلطات الكاميرونية على أن تكفل التزام قوات الأمن بضبط النفس وبتخاذ تدابير لمنع استخدام القوة عند تولي مهام حفظ الأمن خلال المظاهرات.

٨٥ - وأدعو حكومة الكونغو إلى إنشاء اللجنة الوطنية للحوار. وأدعو حكومة غابون إلى كفالة التنفيذ الكامل للتوصيات الصادرة عن الحوار الوطني المنعقد مؤخراً. وأشجّع حكومة تشاد والجهات الفاعلة التشادية إلى المزيد من إفساح المجال للحوار السياسي والعمل معاً نحو التوصل إلى حلول مشتركة للتحديات الماثلة. وسبواصل ممثلي الخاص الاضطلاع بمساعييه الحميدة والمشاركة في جهود الدبلوماسية الوقائية في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية.

٨٦ - وأشعر بالتفاؤل إزاء الجهود المبذولة لتعزيز قدرات ودور الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وإزاء نتائج التقييم الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، وأدعو إلى المزيد من العمل ومواصلة المضي قدماً في تحقيق تجانس الجهود الإقليمية الرامية إلى مواجهة التهديدات الأمنية المشتركة وتعزيز القدرات. وأرحب بجهود حكومات المنطقة دون الإقليمية الرامية إلى تعجيل وتعميق عملية التكامل الإقليمي. وسيعمل المكتب الإقليمي مع الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في هذا الصدد.

٨٧ - وأشعر بالتفاؤل أيضاً إزاء النجاحات المحرزة في مكافحة جماعة بوكو حرام وإزاء التعاون الإقليمي والدولي الذي أتاح إحراز تلك النجاحات. وقد أسفر ذلك عن التزامات بمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة على نحو يتخطى البعد العسكري. غير أن هذه الجماعة الإرهابية لا تزال تشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الإقليميين، وتظل قادرة على شن هجمات غير نمطية تسفر عن آثار مدمرة على المناطق المتضررة.

٨٨ - وإنني أحث جميع الجهات صاحبة المصلحة على مضاعفة جهودها الرامية إلى مواجهة أزمة جماعة بوكو حرام، في توافق تام مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين. وأدعو الحكومات المعنية إلى معالجة التجليات المباشرة لما ترتكبه جماعة بوكو حرام من عنف والتعجيل بوضع استراتيجية إقليمية للتصدي للأسباب الجذرية للأزمة، فضلاً عن معالجة مسألة الأعضاء السابقين في بوكو حرام الذين يستسلمون، بالإضافة إلى الموجودين رهن الاحتجاز بالفعل. وأحث المجتمع

الدولي على زيادة المساعدة التي يقدمها إلى البلدان المتضررة وإلى القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ولجنة حوض بحيرة تشاد على الصعيد السياسي والإنساني وفي مجالات الإنعاش المبكر وتقديم الدعم اللوجستي والمالي. وإضافة إلى ذلك، أشجّع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على أن تواصل تعميق التعاون والتنسيق بهذا الشأن. والمكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على أهبة الاستعداد لدعم المنظمين في هذا الصدد.

٨٩ - ويوفر المؤتمر الدولي المقبل بشأن الأمن والتنمية في منطقة الساحل، الذي سيعقد في بروكسل في ١٤ كانون الأول/ديسمبر، فرصة أخرى لتعبئة الموارد لصالح القوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، وشحذ الوعي بالاحتياجات الإنمائية للمنطقة. وأحث المجتمع الدولي على الإسهام بسخاء من أجل كفالة أن تكون القوة مجهزة تماما لتنفيذ ولايتها. غير أنه لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يغفل عن الأهداف الأوسع المتمثلة في تعزيز السلام والحكومة الرشيدة والتنمية في منطقة الساحل.

٩٠ - وأكرر ندائي إلى الدول الأعضاء في المنطقة والشركاء الدوليين بتوفير الموارد اللازمة لتشغيل مركز التنسيق الأقاليمي للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا تشغيلاً كاملاً، وللتنفيذ الكامل لاستراتيجية الأمن البحري. وأدعو أيضاً الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا إلى تعميق ما تضطلع به من تعاون وتنسيق من أجل التحقيق الكامل لمكاسب الاستراتيجية ومزاياها. وسيواصل المكتب الإقليمي ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل تقديم المساعدة وحشد الدعم من أجل مكافحة انعدام الأمن البحري.

٩١ - ولا يزال الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية يهددان الحيوانات المهددة بالانقراض ويؤثران سلباً على مجمل البيئة والحكومة والحالة الأمنية في المنطقة دون الإقليمية، بطرق منها استمرار الصلات القائمة بين الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والجماعات المسلحة. وإنني أحث الحكومات في المنطقة دون الإقليمية على تركيز جهودها على استئصال الصيد غير المشروع وعلى تفعيل القرارات الواردة في قراري الجمعية العامة ٣١٤/٦٩ و ٣٠١/٧٠ والاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا. وبالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، سيواصل المكتب الإقليمي تقديم الدعم للجهود المبذولة على المستوى دون الإقليمي لتحديد نُهج تعاونية لمعالجة هذه المسألة.

٩٢ - ويساورني القلق البالغ إزاء الأمن المتدهور في بعض أجزاء جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلاً عن حالة عدم الاستقرار العامة والمستشرية وانتهاكات حقوق الإنسان المستمرة في البلد. وأحث الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وحكومات المنطقة دون الإقليمية على سرعة تفعيل المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وعلى استمرار انخراطها النشط في جهود تحقيق الاستقرار. وسيواصل ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ومثلي الخاص لوسط أفريقيا العمل عن كثب مع الدول المجاورة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية دعماً للجهود الوطنية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة. وسيعملان أيضاً على حشد الدعم المالي لبرامج الاستجابة الإنسانية لصالح السكان المتضررين.

٩٣ - ولا يزال القلق يساورني من أن جيش الرب للمقاومة يواصل إبداء قدرته وعزمه على استهداف المدنيين في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والتأثير سلباً على الحالة الأمنية في كلا البلدين. وأدعو الاتحاد الأفريقي والبلدان المساهمة بقوات إلى الاتفاق بسرعة على إعادة التشكيل

الضرورة لفرقة العمل الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي وإلى زيادة دعمها لتدريب القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. وأكرر تأكيد اقتناعي بأن الالتزام الثابت من جانب الدول المتضررة والشركاء الإقليميين والدوليين بمعالجة التجليات المباشرة للعنف الذي يرتكبه جيش الرب للمقاومة، وكذلك بتمويل برامج الحماية والعمل الإنساني والتنمية الأوسع، له أهمية حاسمة في وضع حدٍّ أخيراً للتهديد الذي يشكله جيش الرب للمقاومة.

٩٤ - وأودُّ أن أعرب عن تقديري لحكومات بلدان المنطقة، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، ولجنة خليج غينيا، وسائر المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية لتعاونها المتواصل مع المكتب الإقليمي. وأودُّ أيضاً أن أعرب عن تقديري للقوة المشتركة المتعددة الجنسيات والبلدان المساهمة بقوات لما تبديه من تفانٍ والتزام بخدمة السلام والاستقرار. وأعرب عن امتنائي لحكومة غابون وشعبها على حسن ضيافتهما ومساعدتهما المستمرة للمكتب الإقليمي. وأودُّ أن أتوجه بالشكر إلى مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة العاملة في وسط أفريقيا، بما في ذلك رؤساء عمليات الأمم المتحدة للسلام ومكاتبها الإقليمية وأفرقتها القطرية وغيرها من الكيانات المعنية، لدعمهم للمكتب الإقليمي وتعاونهم معه.

٩٥ - وختاماً، أودُّ أن أتوجه بالشكر إلى ممثلي الخاص، فرانسوا لونسيني فال، وإلى موظفي المكتب الإقليمي لما يبذلونه من جهود متواصلة للنهوض بقضية السلام والأمن في وسط أفريقيا.